

د. خيرة قصري م. عون .
كلية الآداب و اللغات .
قسم اللغة و الأدب العربي .
جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية .
الجزائر

السياسة اللغوية في الجزائر و تعميم العربية.

لم تنقطع جهود الجزائريين - على اختلاف مواقعهم السياسية والإدارية والاجتماعية - للحفاظ على العربية وترقيتها وتعميمها وتجسدت تلك الجهود خاصة على مستوى المنظومة القانونية منذ دستور 1963 (المادة 05 اللغة العربية هي اللغة القومية و الرسمية للدولة) ودستور 1976 (المادة 03 - اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية - تعمل الدولة على تعميم استعمال اللغة الوطنية في المجال الرسمي) ودستور 1989 (المادة 03 اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية) كما تضمنت المنظومة القانونية قوانين مشروع التعريب ، سنة 1971 ، تعريب التعليم والإعلام والإدارة والمحيط ، قصد تعميم العربية ، وفق ما نصت عليه دساتير الجزائر ، وقد قوبل مشروع التعريب بالرفض والعرقلة ، وخلق الصعوبات من طرف القوى المعادية له وتمثلت تلك القوى في الأطارات المكونة بالفرنسية ، الذين أحسوا بأن التعريب يهدد نفوذهم و مصالحهم ومن جهة أخرى من موقف فرنسا التي ظلت تعمل على ضمان مكانة اللغة الفرنسية وثقافتها في الجزائر ، من خلال دعم التيار الفرانكفوني ، باعتباره أداة لرعاية مصالحها الاقتصادية والثقافية ولذلك كان التيار المعادي للتعريب ومازال قويا من حيث التكوين السياسي والإيديولوجي ، الذي وفرته له فرنسا ، قوي بالخطط والاستراتيجيات المدروسة على عكس التيار المعرب المساند للتعريب الذي بدا ضعيفا أثناء المواجهة بسبب ضعف تأطيره على الرغم من ذلك حققت الجزائر نتائج مرضية في مجال ترقية اللغة العربية ونشرها ، لكن تعطلت وتيرة تقدمها وساء الوضع اللغوي بسبب المأساة التي عاشتها الجزائر ابتداء من 1991 ، حيث أصبحت الأولوية لدى الجزائريين هي الحفاظ على استقرار البلاد و توفير أمن

المواطنين وممتلكاتهم وقد انعكس كل ذلك انعكاسا سلبيا في شتى مجالات استعمال العربية على الوجه الآتي :

I - سياسة التعليم وتعميم العربية

شهدت المدرسة الجزائرية منذ نشأتها محاولات إصلاح متعاقبة ، استهدفت التعليم بأطواره المختلفة ، باعتباره الأداة الأولى لنشر اللغة الرسمية و ترقيتها و إعداد الإطارات العلمية و الثقافية المنتجة باللغة العربية ، و العاملة على ترقيتها ، و كذلك الجمهور المستهلك للإنتاج العلمي و الثقافي ، إذ كان حرص بعض المفكرين الجزائريين على مسألة إصلاح⁽¹⁾ التعليم ، و بالأخص التعليم العالي - إصلاحا مؤسسا - تحسبا للمهمة الحضارية الموكولة لهذا القطاع ، الذي ينتظر منه تكوين إطارات منتجة للعلم و الثقافة ، و تنشئة مواطنين ذوي مستوى ثقافي قادرين و راغبين في استهلاك المعرفة المفترض إنتاجها .

إلا أن الإصلاحات تعثرت لأسباب سياسية و اجتماعية و ومادية ، لتفرز واقعا سمته الأولى قلة الإنتاج الفكري باللغة العربية ، بل برزت ظاهرة سماها بعض الغربيين بـ *anti-intellectualisme* أي معاداة الفكر و التفكير و النفور منهما ، و كانت النتيجة نقصا فادحا في الإنتاج الثقافي و الفكري نجمت عنه آثار سلبية ، تمثلت في انحصار دائرة انتشار العربية .

II - ضرورة تفعيل دور المسجد لنشر العربية

كان لتعليم القرآن خلال ثورة التحرير الجزائرية ، وفي بداية الاستقلال فضل في حماية العربية من الزوال ، على الرغم من انعدام الإمكانيات لدى معلمي القرآن ، لم تكن لديهم لا طرق التدريس العصرية لا المعرفة العلمية التي يقتضيها صوغ البرامج وتصميمه وهندسة اللغة ، و لا تكنولوجيات التواصل المتوفرة الآن ، ورغم ذلك طورت الحركة الإصلاحية الكتابية القرآنية ، واتخذتها وسيلة للنهوض بالعربية: (وبدأت الحركة الإصلاحية تنشر التعليم العربي وتطور الكتابية القرآنية للنهوض بمستوى العربية الذي وصل إلى الحضيض الأسفل في تلك الآونة نتيجة الطرق العقيمة التي كانت تدرس بها في الكتابية والزوايا .

والتف الأهالي الواعون حول رجال الإصلاح وسعوا بمجهوداتهم الذاتية إلى إنشاء المدارس العصرية، وتطوير أسلوب التعليم في الكتابية بإدخال العديد من المواد الهامة في برامجها الدراسية إلى جانب القرآن والدين...⁽²⁾

III - ظاهرة الإزدوجية اللغوية

تميز الوضع اللغوي في الجزائر بازدواجية⁽³⁾ داخلية مع العلم أن ظاهرة الإزدواجية ، ظاهرة مستعصية نسبيا تقتضي جهدا جبارا من طرف كل الباحثين المؤمنين ، الحريصين على مستقبل العربية إذ تتطلب العربية ولهجاته الكثير من الأبحاث العلمية الجادة لرصد أوجه الاختلاف والتشابه بين الفصحى والعامية ، ولبناء معيار جديد للتمييز بين الفصحى والعامية : (أولا يجب أن نبحث في : ماهي الحدود الفاصلة بين الفصحى والعامية ؟ ما هي الفروق التي تميز الأولى عن الثانية ، من حيث المفردات وكيفية لفظها من ناحية و من حيث التراكيب وأسلوب ترتيبها من ناحية أخرى ؟

وفي أمر المفردات : هل يجوز لنا أن نعتمد على المعاجم والقواميس المعلومة كل الاعتماد ؟ يجب أن نفكر في ذلك مليا ، لأنه من المعلوم أن تلك المعاجم مزدحمة بكثير من الكلمات المهجورة التي لم يعد أحد يشعر بحاجة إلى استعمالها ، ومقابل ذلك إنها خالية من عدد غير قليل من الكلمات التي استعمالها وما زال يستعملها أشهر الأدباء والعلماء في أهم آثارهم والأدبية ، كما أن الكثير من الكلمات القاموسية تستعمل الآن في معان تختلف عن المعاني التي كان قد دونها القدماء كل الاختلاف . فلا بدا لنا من أن نبحث عن معيار آخر يساعد على تمييز الفصحى عن العامية تمييزا معقولا)⁽⁴⁾ لبيتنا أخذنا برأي هذا المفكر المقتدر، لو فعلنا لربحنا الوقت الضائع ، وحققنا بذلك للعربية شوطا في التقدم والازدهار ، أما الإزدواجية الخارجية (بين العربية والأمازيغية ، ثم بين العربية والفرنسية) ، فقد شكلت وضعا لغويا تميز بمنافستهما للعربية تلك المنافسة التي إن لم يخطط لها بما يضمن تعايش اللغات الثلاث قد تفضي إلى صراع عرقي أو سياسي خطير .

تعمل الدول المتقدمة على تنمية لغاتها القومية ، و على توازنها ، و تتنافس لترقيتها بطريقة مستدامة، حتى تحتل الصدارة بين لغات العالم ، كما هي الحال بالنسبة للغة الإنجليزية و الروسية و الألمانية و الفرنسية و الصينية . . . إلخ ، فما بالك باللغات التي تخلفت لأسباب استعمارية كاللغة العربية في المغرب العربي، التي هي بحاجة إلى مضاعفة جهود القائمين على شؤونها ، بالتدخل الواعي ، المنظم ، و المتواصل للإسراع في النهوض بها و جعلها تحتفظ بمكانة تليق بها بين لغات العالم المتقدم ، و لتكون حاضرة عبر تكنولوجيات الاتصال الواسع كالانترنت ، وناقلة لمعارف العصر ، لغة مراجع و مؤلفات علمية من خلال قواعد المعطيات المصطلحية و النصية (*bases de données terminologiques et textuelles*) ، التي توضع تحت تصرف كل من الباحثين و المؤلفين و المترجمين و المعلمين ، لاستغلالها وفق حاجة كل منهم .

إذا كان العمل في مجال الذخيرة اللغوية (*les banques de données linguistiques*)⁽⁵⁾ قد قطع أشواطا هائلة ، ابتداء من سنة 1960 ، حيث شرع في إخضاع العلوم الإنسانية للإعلام الآلي ، إذ

سهل تخزين كم معتبر من الوثائق⁽⁶⁾ ونشرها ، تم ذلك نتيجة لوعي الجمعيات و الهيئات القومية و الدولية بقيمة الوثائق و التوثيق الآلي .

إذا كانت الإنجازات في هذا المجال عند الغربيين كثيرة ، كيف هو الوضع عندنا ؟

IV - واقع التهيئة اللغوية ضمن سياسة البحث العلمي في الجامعة الجزائرية

في ضوء معلوماتي المتواضعة حول بنوك المعطيات اللغوية لدى بعض الدول الغربية كفرنسا و كندا و بلجيكا و النرويج و السويد ، تلك المعلومات التي سمحت لي بتكوين نظرة استندت إليها لتقييم أو تقويم واقع التهيئة اللغوية عندنا ، إذ تبين لي أنها عندهم نتاج مشترك، تضافرت بشأنه جهود مؤسسات حكومية و علمية ، وطنية و دولية ، و بناء عليه فإن الحديث عن الذخيرة اللغوية ، اللازمة الإعداد ضمن سياسة البحث العلمي للجامعة من أجل النهوض بالعربية ، يتشعب ليتجاوز الجامعة ، لأنه موصول بالسياسة اللغوية للدولة ، يتجاوز استراتيجية الجامعة ، ليمس السياسة العامة للدولة في المجال اللغوي (*politique linguistique de l'état*) ، ثم جهود المجتمع المدني من جمعيات و أحزاب و دورها في وضع السياسة اللغوية ، تخطيط للمشاريع العامة و الجزئية و متابعة إنجازها و العمل على توفير الوسائل المادية الضرورية لتحقيقها .

في الوقت الذي نلاحظ فيه عند الغربيين قيام مشاريع لغوية كبرى كما هي الحال في الكبيك (Québec)، حيث اندرج مشروع القواعد المعطيات النصية في إطار مشروع دولي عنوانه : *trésor des vocabulaires français* << مولته الوكالة الجامعية للفرانكفونية (*agence universitaire de la francophonie*) ، يبدو لنا الوضع في الدول العربية عكس هذا ، و ما ذكر ما ينجز بالنسبة للغة الفرنسية إلا إشارة غير مباشرة إلى حال إنجازات الدول العربية اتجاه لغتها ، إلى حال المشاريع اللغوية العربية الكبرى ، التي تبدو منعقدة مما يؤثر سلبا على وضعها في كل دولة عربية .

نلاحظ أيضا ارتباط البحث في الذخيرة اللغوية عند الغربيين بالبحث العلمي ، حيث تسجل الذخيرة في مشاريع تتكفل بإنجازها الجامعات و هيئات البحث الأخرى ، كالمعاهد الوطنية للغة و الأكاديميات العلمية، كما نلاحظ مساهمة البحث لنظام التكوين الجامعي⁽⁷⁾ ، حيث ينجز شطر منها في إطار الدراسات العلمية ، يتكفل الباحثون المستقبليون بهذه المشاريع الموضوعة من طرف مجالس علمية ، أما عندنا فتسجيل المشاريع اللغوية في إطار الماجستير و الدكتوراه ، يتم بدون تخطيط ، إذ يحق لكل باحث أن يسجل الموضوع الذي يريد ، و ينجزه بالكيفية التي يريد و بمفرده ، ففي مجال العمل المصطلحي يبدو الأمر غير قائم على التخطيط : >> . . . أما المحور الأخير فهو محور صوغ المصطلحات العلمية ، و من المدهش أن معظم المحاولات التي تمت في هذا الصدد ، تمت خارج إطار الجامعات العربية ، ذلك أنه

باستثناء الجهود التي بذلتها جمعية خريجي كلية العلوم بالقاهرة و مجلة رسالة المعلم وبعض الجهود الفردية لأساتذة الجامعات ، فإن جهود تعريب المصطلحات العلمية تمت في إطار مجمع اللغة العربية في القاهرة ، جامعة الدول العربية و بالذات الإدارة الثقافية و المنظمات المتخصصة و المجمع العلمي العراقي و المجمع العلمي للثقافة العلمية . . . <<(8)

من الملاحظ أيضا لدى الدول الغربية وجود ما يسمى بالتهيئة اللغوية (*aménagement linguistique*)⁽⁹⁾ ، إذ يرتبط البحث في مجال الذخيرة اللغوية بسياسة البحث العلمي و استراتيجيته من جهة و من جهة أخرى بالتهيئة اللغوية ، باعتبارها مجموعة إجراءات منظمة تهدف إلى تغيير المسار الطبيعي للغة ، و هي تتفاعل مع اللغات الأخرى ، إذ تتدخل الدولة عبر أجهزتها و اضعه مراسم تحدد الوضع القانوني للغة الرسمية و للغات الأجنبية المستعملة في دولة ما ، ثم توفر الوسائل و الآليات التي عبرها تتضح مكانة كل منها ، بما يضمن التعايش الإيجابي بينها ، كما تعمل الدولة من خلال أجهزتها على تطوير الوسائل البشرية و المادية الكفيلة بضمان انتعاش اللغة القومية ، مثل التدابير الخاصة بتكوين اللغويين المؤهلين ، للعمل في مجال الذخيرة اللغوية كالمصطلحيين و المترجمين ، الذين يعتبرون استثمارا مستقبليا، إذ تباشر الدولة بالتخطيط لإعدادهم منذ مرحلة الدراسة الثانوية ، ففي كندا⁽¹⁰⁾ مثلا بدأ تدريس المصطلح في الثانوية منذ 1960 ، لتستحدث في فطرة لاحقة بكالوريا في شعبة الترجمة، نظرا لصلة المصطلح بالترجمة.

في الوقت الذي بادرت فيه الدول الغربية في هذا الاتجاه أي التكوين في علم المصطلح و الترجمة و كذلك الإعلام الآلي لكونه يسعف الباحثين في مجال المعطيات المصطلحية و كذلك الترجمة الآلية ، فالأمر عندنا عكس هذا إذ أدرج علم المصطلح و الترجمة و الإعلام الآلي في برنامج الليسانس لغة عربية، ثم ألغيت ، حيث يخلو البرنامج الجديد ، المعمول به حاليا من هذه المعرفة الضرورية للعامل في حقل الذخيرة اللغوية .

ليس هذا فحسب بشأن مساندة التكوين في المصطلح للبحث العلمي في مجال الذخيرة ، بل ظل تكويننا غير مباشر، نظرا لقلّة اللغويين المتخصصين في علم المصطلح على الرغم من إدراجه منذ السبعينات عبر مادة اللسانيات ، هذا من جهة، و من جهة أخرى انعدام التحسيس بأهمية العمل المصطلحي لدى طلبة الأقسام العلمية ، حيث انعدم اهتمام المتخصصين في العلوم المادية و حتى الاجتماعية بهذا الجانب، في حين استمر الاهتمام بالمصطلح لدى الغربيين مواكبا للترجمة المتخصصة ، إذ ارتكزت المؤسسات الأوروبية المعنية بالترجمة المتخصصة⁽¹¹⁾ .

V - دور الهياكل العلمية على مستوى الكليات و المخابر

يبدو دورها محدودا ، محكوما بعدم وضوح سياسة البحث العلمي في مجال اللغة ، و نظرا لكون الهيئات العلمية مجبرة على التحرك في مجال محدود تفرضه السياسة العامة للبحث العلمي على صعيدي البحث النظري الأساسي و البحوث التطبيقية .

- الوسائل المادية و البشرية :

تحدد الوسائل المادية ، بوسائل العمل الضرورية التي إن لم تتوفر لدى فرق البحث المستقلة ، فهي متوفرة بصورة أفضل لدى بعض مخابر اللغة و مخابر الترجمة ، مع انعدام التحفيز المادي للباحثين غير المتخصصين، في المصطلحات و القواميس و ترجمة بعض النصوص ، كما نلاحظ تعطل إنجاز المشاريع لأسباب ، منها التحفيز المادي كما سبق الذكر ، ثم تأهيل الباحثين الذين لا يسعفهم تكوينهم الجامعي في إنجاز مثل هذه المشاريع ، التي تتطلب كفاءة عالية ، لا يمكن للصدفة و العشوائية أن توفرها، إذ أن برنامج التكوين في اللسانيات ترجمة و ما بعده تكوين يكتنفه الكثير من الغموض و الضبابية .

- عدم تحديد آجال إنجاز المشاريع :

يستغرق إنجاز المشاريع الفردية المسجلة في إطار ماجستير أو دكتوراه سنوات طويلة مما يؤخر نتائجها و يجعلها قليلة الفائدة ناهيك عن نوعيتها .

VI - آفاق الذخيرة اللغوية

يمكن تحقيق نتائج مرضية في هذا المجال إذا توفرت العوامل الآتية :

- إعادة النظر في سياسة البحث العلمي فيما تعلق بالبحث اللغوي .
- إعادة النظر في برامج تكوين اللغويين الذين سيعملون في هذا المجال .
- تفعيل دور الهياكل العلمية (اللجان و المجالس) من خلال تنشيط التنسيق بينها و بين مجمع اللغة العربية و مركز ترقية اللغة العربية على أساس مشاريع لغوية ذات أهداف واضحة و آجال محددة، ثم العمل على توفير الإمكانيات المادية اللازمة لإنجازها ، و تكثيف الجهود عبر شبكة أعضاء جادين يشكلون مكتبا للدراسات اللغوية ، سواء على مستوى المجمع أو على مستوى المركز ، يصوغون المشاريع الهادفة و يسعون إلى إقناع المؤسسات الحكومية بتمويلها .
- أما في حالة دوام الوضع الذي تعرفه مشاريع وحدات البحث أو مشاريع الماجستير و الدكتوراه و مشاريع المخابر ، ستظل غير مجدية لا تفيد في ترقية العربية و تحسين وضعها .

VII - دور وسائل الإعلام في تعميم العربية

أدت الصحافة الجزائرية دورا رياديا وفعالا في نشر العربية وتعميمها: (... ..) ونجد خير مثال لهذه الفعالية ، في : (النقل والتعويد للألفاظ المعربة في المجامع اللغوية) فيما قامت به الصحافة الجزائرية في السنوات الأخيرة من نشر للألفاظ المعربة في مجال الرياضة بكل أنواعها بفضل الحزم المتخذ من طرف المسؤولين على هذا القطاع ، حتى أننا لا نبالغ (ومن واقع التجربة والمقارنة) إذا قلنا بأن أسلم لغة رياضية خالية من الألفاظ الأجنبية على مستوى الأقطار العربية هي اللغة (الرياضية) من طرف أجهزة الإعلام الجزائرية ...)⁽¹²⁾ .

استمر الحضور الإيجابي للغة العربية في وسائل الإعلام المتنوعة المكتوبة والمسموعة والمرئية مسجلا تطورا ملحوظا بمرور السنوات ، حيث بدت العربية ذات قدرة على التعبير عن أفكار العصر وأحداثه وقيمته ، لغة على قدر من الوضوح والسيولة والشفافية ، يمكن فهمها من طرف الجمهور العريض المتمدرس ، مما يوحي بأن القائمين بالإعلام قد ضمنوا إستراتيجيتهم هدفا تمثل في العمل على تعميم اللغة العربية بتقريبها من الواقع باعتبار الدور الذي تؤديه وفي مقدمتها التلفزيون كوسيلة اتصال متميزة شديدة الفعالية والتأثير توظف لخدمة اللغة العربية الرسمية أي الفصحى ، لغة الفكر والعلم والثقافة والإدارة والسياسة >> : و التلفزة تتحمل الجزء الأكبر من هذه المسؤولية لأنها تملك كما أسلفت وسائل التأثير والإغراء ولأنها يجب أن تكون أداة تثقيف وتوعية جماهيرية تعمل على زرع بذور الثورة الثقافية وحب العربية في نفسية الصغار والكبار ممن يعشقون التمتع بها ، و هي سلاح خطير إذا ما أحسن استخدامه كانت نتيجته بناءة للغاية <<⁽¹³⁾ .

لعل تعدد القنوات الإعلامية العربية والأجنبية ، هو المحفز ، الذي جعل القائمين عليهما مدركين لصعوبة وضعهم ، مما يجبرهم على تحسين الأداء ، تحسبا للصراع الإعلامي⁽¹⁴⁾ الضاري ، و خوفا من المنافسة القاتلة ، إذ يظهر عامل المنافسة رئيسيا ، نظرا لانعكاسه على الأداء اللغوي والمعلوماتي للإعلامي ، باعتبار أن هذا الأداء لا ينفصل عن الأداء الفكري ، مما يدفع إلى الاتجاه أكثر نحو قضايا العصر ومستجداته من أحداث وأفكار وظواهر ، لاستقطاب الجمهور والمحافظة عليه حتى لا ينصرف إلى القنوات الأخرى بحثا عن حاجاته من المعلومات الراهنة ، و لتلبية حاجة الجمهور الذي - أصبح صعب الإرضاء - لتوفر إمكانية الاختيار لديه، و لذلك تتنوع البرامج سعيا لتحقيق حاجة الجمهور ، و ما دامت الحصص الجديدة بما تحمله من موضوعات وأفكار ، تبث بالعربية ، فذلك يظهرها في ثوب جديد ، يقنع أكثر بقدرتها على احتواء الأحداث المعاصرة و تصويرها والتعبير عنها ونقلها ، فهي بهذا مستفيدة مهما كانت السليبيات .

VIII - التطور التكنولوجي و نوعية الأداء اللغوي لدى الإعلامي

إن التطور التكنولوجي يعد عاملا مساعدا للإعلامي ، إذ يذلل من صعوبة المهنة ، و يخفف من سلبية الأداء اللغوي ، حيث وفرت المعالجة الآلية السريعة للنصوص المكتوبة و المنطوقة فرصة تمكن الإعلامي من تحرير نصوصه (التقارير الصحفية و التعليقات و الاستجابات إلخ . . .) ، التي يعدها كتابيا أو لتعرض مشافهة على أمواج الإذاعة و على الشاشة ، إذ يتم تحريرها بسرعة و تصحيحها آليا ، كما اتاحت للإعلامي إمكانية الحصول على قدر من المفردات المعبرة عن المجال الذي يحقق فيه ، ثم وفر له التطور التكنولوجي الترجمة الآلية في حالة معالجته للنصوص المكتوبة بلغة أجنبية ، (التقنية و العادية) ، الحاملة لأخبار سياسية أو علمية أو ثقافية أو رياضية إلخ . . .

على الرغم مما ذكر بخصوص و عي الإعلاميين يبقى جهدهم مرتبطا بعوامل أخرى خارجة عن نطاقهم ، تلك العوامل التي إذا تم التحكم فيها تسنى للإعلامي الارتقاء بأدائه ، و منه تسنى للعربية الارتقاء إلى الوضع الذي تستحقه ، و تظل وسائل الإعلام تعاني المشاكل نفسها ، التي يعانيها المجتمع ككل ، إذ تتحمل المدرسة سلبيات الأداء اللغوي ، لأنها على الرغم من محاولات الإصلاح المتعاقبة لم تحقق أهدافها .

يستمر الوضع اللغوي المتميز بازواجية داخلية و أخرى خارجية ، و بالتالي تزداد معاناة الإعلامي سعيا للتوفيق بين لغته كمهني و لغة المستجوبين ، فهو بحكم مهمة التلفزيون العمومية ، المتمثلة في خدمة الجمهور الواسع ، لا يمكنه اختيار فئة متجانسة فكريا و لغويا ، إذ نلاحظ مثلا في الحصوص التي يحاور فيها المختصين و الجامعيين و الإطارات ، استعمال عربية على قدر من التماسك و الوضوح ، أما عندما يحاور عامة الناس فهو يضطر إلى المزج بين العربية الرسمية و عربية العامة و الفرنسية و الأمازيغية .

IX - واقع الترجمة في الجامعة

إن تقييم واقع الترجمة في الجامعة من طرف باحث واحد مهمة صعبة ، إن لم نقل مستحيلة ، على الرغم من أن التقييم واجب و ضروري للنهوض بها و بعثها ، إن كانت لدى المهتمين بهذا المجال إرادة صادقة .

على الرغم من انعدام المعطيات الموضوعية الجاهزة ، التي كان من المفروض اعتمادها سندا ، حتى تكون الأحكام الصادرة بشأن الموضوع ثابتة ، أي في غياب دراسة ميدانية شاملة من طرف فرقة

بحث ، تلم بكل أبعاد الموضوع (البشرية منها ، و المؤسساتية و القانونية) ، على الرغم مما ذكر يأتي هذه المساهمة الفردية و المتواضعة ، لتقديم نظرة خاصة حول واقع الترجمة و آفاقها في الجامعة، استنادا إلى تجربة خاصة في التدريس و البحث ، أفضت إلى تساؤلات عديدة لا تخرج عن نطاق الترجمة و التعريب ، تتطلب إجابات ، و في إطار محاولة الإجابة عنها كان الالتقاء بالترجمة ميدانيا و الاقتراب من إشكالياتها عن كذب ، أي من خلال الفضاءات التي تحضر عبرها الترجمة أو تغييب ، و أعني بالفضاءات تلك المؤسسات المعروفة التي تسمح لنا بجس نبض الترجمة و الحكم عليها بأنها موجودة أو غير موجودة، منتعشة أو مزدهرة ، حيث يتسنى لنا الاطمئنان على صحتها ، أو التخوف على مستقبلها ، و استنادا إلى ما ذكر تأتي معانية الموضوع من خلال ما يلي :

1 – ديوان المطبوعات الجامعية :

الكتب المترجمة التي ينشرها الديوان قليلة جدا لا تف بحاجة كل من الأستاذ و الطالب في مجال المعرفة العلمية الجديدة مع العلم أن هذا التقدير لا يخرج عن نطاق الملاحظة ، و لا يتعداها لتقديم أرقام بعدد الكتب المترجمة سنويا ، و لا بعدد الفروع المعرفية التي تنجز فيها الترجمات ، و ذلك لأن مثل هذه المهمة تتطلب إمكانيات بشرية خاصة أي تتطلب دراسة ميدانية تنجزها فرقة بحث بطريقة علمية تؤدي إلى إثبات نتائج نعرف من خلالها لماذا قلة الترجمات ؟ لماذا تنحصر الترجمة في هذا الحقل المعرفي دون ذلك ؟ لأن معرفة الأسباب وحدها هي التي تسمح لنا بمعرفة كيفية معالجة الوضع و رسم آفاق لهذا المجال .

2 – المجلات التي تصدرها الجامعة :

إن المنتبغ للمجلات التي تصدر داخل الجامعة (العلوم الإنسانية ، مجلة الآداب باللغة العربية ، مجلة تعابير باللغة الفرنسية و الإنجليزية) ، لا يكاد يعثر على ترجمة لنصوص قصيرة ، على صفحات هذه المجلات ، الأمر الذي يؤكد أن الأستاذ في هذا الفرع لا يقبل على الترجمة ، و يدفعنا هذا الواقع إلى التساؤل عن سبب عدم إقباله على هذا النشاط ، و لعل السؤال الأول الذي يتبادر إلى الذهن ، هل ذلك

مردده إلى انعدام كفاءة لديه في هذا المجال ؟ مع العلم بأن هذه الكفاءة ليست موهبة ، بل هي قدرة يتسن تحصيلها عن طريق التكوين المنظم و التدريجي ، إذ يمكن طرح السؤال الأول بصيغة أخرى هل السبب راجع إلى كونه لم يتلق تكويننا في هذا الاتجاه منذ فترة مبكرة ، و قد يكون السبب ذا طبيعة أخرى ، قد يكون متمثلا في العوامل المادية الأخرى ، كالتحفيز المادي الذي ينتظره الأستاذ حتى يقدم جهدا في هذا الإطار ، و هي مسألة موصولة بالجانب القانوني ، أي بمكانة الترجمة في قوانين البحث العلمي ، و تبقى الإجابة على هذه الأسئلة و غيرها من الأسئلة الأخرى المتفرعة عنها ضرورية لسن استراتيجيات واضحة ذات أهداف محددة لإصلاح الوضع و ترقيته .

3 – المجالس العلمية :

نلاحظ من خلال النشاط الذي تشرف عليه هذه الهيئة ، و بشكل ملموس من خلال أطروحات الماجستير و الدكتوراه ، غياب الترجمة ، فهي لا تمارس لا نظريا و لا تطبيقيا ، و نستنتج من هذا أنها لا تعد نشاطا علميا .

4 – الترجمة في برامج التعليم العالي :

لم تدرج الترجمة ضمن برامج التعليم العالي كمقياس ، أو كنوع من المعرفة الضرورية ، إذ لم تضع في الحسابان تحسيس المتكون (خريج الجامعة ، باحث المستقبل) في هذا المجال ، و تمكينه من حد معرفي أدنى .

5 – قسم الترجمة :

تبدو الترجمة حاضرة عبره لكن السؤال الذي يطرح هو ما الجدوى من فتح قسم ، بإمكانيات تأطير ضئيلة جدا ، إن لم نقول منعدمة و أولها الأستاذ المختص و الكفاء الذي لم توفره الجامعة ، هل سيكون لهذا القسم دور إيجابي يخدم الترجمة و يمددها بالمتخصص ، خاصة إذا عدنا للبرنامج المخصص لطلبة هذا القسم و الذي لا يبتعد كثيرا عن برنامج ليسانس في اللغات ، ناهيك عن خلوه من صورة

واضحة للمترجم (profil) ، فهو لا يرسم معالم محددة للشهادة التي يمنحها القسم و مجالات استعمالها ، إذ يبدو الخلط عبر البرنامج بين ترجمة (traduction) و ترجمة فورية (interprétariat) ، ذلك الخلط الذي يمكن رده إلى عدم وضوح أهداف البرنامج ، مما يجعله خليطا عشوائيا من المقاييس ، تكون نتيجته شهادة مزعومة في الترجمة تكرر ضعف المجال .

استنادا إلى ما ذكر يمكن القول بأن الترجمة كما تبدو من خلال البرنامج شكلا و مضمونا و في علاقتها بالتأطير لا يمكن أن تساهم في النهوض بقطاع الترجمة ، أي لا يمكنها أن تصبح أداة للتنمية ، و لتطوير المعرفة و تجديدها باستمرار ، إذا بقي وضعها على ما هو عليه ، و لمعالجة الوضع و تفاديا لترديه ، يمكن للمعنيين بالأمر أخذ المسائل المطروحة بعين الاعتبار للتقليص من حدة الوضع ، و ذلك بعد تقييمه تقريبا موضوعيا شاملا ، كأن تجمع الإمكانيات القليلة و توظف توظيفا عقلانيا ضمن معهد وطني للترجمة ترصد فيه كل الإمكانيات و تستغل استغلالا حسنا ، لكي يكون المردود ذو نوعية .

6 - مخبر الترجمة :

إن أغلبية الفرق المنتمية للمخبر تتكون من أساتذة اللغات ، إذا استثنينا فرقة واحدة مكونة من أساتذة العلوم الطبيعية ، إذ تدفع بنا هذه الملاحظة إلى طرح سؤال مفاده هل أستاذ اللغة وحده قادر على التكفل بهذه المهمة ؟ و إذا كانت الإجابة بالنفي فكيف يمكن جلب اهتمام أساتذة الفروع العلمية الأخرى ، الإنسانية منها و الطبيعية ؟

تفضي بنا هذه المعابنة إلى أن طرح الترجمة في علاقتها بتنمية اللغة ، في ظل واقع سمته الأولى الصعوبة و التعقيد ، لا يمكن أن يكون مجديا إلا في ضوء تقييم موضوعي شامل يلم بكل أبعاد الترجمة ، تقدم من خلاله معطيات دقيقة ، تعتمد أرضية لوضع خطط منهجية عند معالجة الوضع اللغوي والعلمي .

و في الأخير تجدر الإشارة إلى أن هذه الملاحظات والاقتراحات ، و ما تعلق بها من تحليل ، محاولة متواضعة و عرض مختصر لحصيلة اهتمام خاص بحيوية اللغة العربية في شتى مجالات استخدامه .

المراجع : -

- 1- *Ahmed Taleb Ibrahim* : de la décolonisation 1962-1972 , SNED Alger 1981, p. 113 .
- 2- **أحمد بن نعمان** : التعريب بين المبدأ و التطبيق ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع – الجزائر 1981- ص 177 .
- 3- **Jean-Pierre Cuq** : Dictionnaire de didactique du français – CLE international , PARIS 2003.
- 4- **أبو خلدون ساطع الحصري** : في اللغة والأدب وعلاقتها بالقومية ، مركز دراسات الوحدة العربية ط2 بيروت آب / أغسطس 1985 ، ص 31.
- 5- http://www.unige.ch/cyberdocuments.univ/thèses2000angerA/thèse-body.html #r_7
- 6- <http://www.tlfg.ulaval.quebetext/>
- 7- http://www.2/u_moncton.ca :cf doc/ç/d index cpm ?page=objectifs.recherches et études doctorales.universitéSorbonne nouvelle,Paris 3.
- 8 – **عبد الحافظ حلمي محمد** : لغة تدريس العلوم في الجامعات ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، عدد 6 ، 1982، ص 99.
- 9 – http://www.2/u_moncton.ca :cf doc/ç/d index cpm ?page=conseil :déclaration de politique scientifique du GEREK-f
- 10 – **Marthe Faribault** : l'enseignement de la terminologie dans les universités canadiennes, universités mars 1988 , pp.28-30.
- 11 – **محمود فهمي حجازي** : الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، دار غريب القاهرة ، ط 1 ، ص 189-192 .
- 12- **أحمد بن نعمان** : التعريب بين المبدأ و التطبيق ، ص 419 .
- 13- **فردينان دي سوسير** : محاضرات في اللسانيات العامة : ترجمة عبد القادر قنيني ، مراجعة أحمد حبيبي ، إفريقيا الشرق 1987 ، ص. 262-263 .
- 14 – **عبد الرحمان سلامة** : التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع - ص. 96 ، 1981 .